

إطار دورة السياسات

(في 13 ديسمبر/كانون الأول 2024)

الخلفية والغرض من الإطار

- 1- تعهد البرنامج خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2020 باستعراض وثيقته بشأن صياغة السياسات لعام 2011،¹ بناء على تلخيص للأدلة والدروس المستفادة من تقييمات سياسات البرنامج الصادرة عن مكتب التقييم.² وقد تم تعليق العمل الأولي على تحديث وثيقة صياغة السياسات في انتظار استكمال استعراض خارجي لإطار حوكمة البرنامج وعملياته، بتكليف من المجلس التنفيذي للبرنامج.
- 2- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، وافق المجلس التنفيذي على مجموعة من التوصيات الصادرة عن الفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة، الذي تم إنشاؤه عملاً بالتقرير المتعلق بالاستعراض الخارجي. واشتملت هذه التوصيات على توصيات تهدف إلى إنتاج عملية سياسات أكثر بساطة وكفاءة وقابلية للتنبؤ بها، وزيادة فعالية التوجيهات الاستراتيجية من الأعضاء.³
- 3- ويستند إطار دورة السياسات هذا الذي يؤكد من جديد دور المجلس ووظائفه في توفير الرقابة الاستراتيجية على وضع السياسات⁴ في البرنامج إلى هذه التوصيات. وهو يحدد الأدوات المعيارية للبرنامج، ويوضح كيف يحدد البرنامج الثغرات والأولويات في السياسات ضمن ولايته، ويحدد عملية وضع السياسات وتنفيذها، بالتعاون مع المجلس وأصحاب المصلحة الرئيسيين الداخليين والخارجيين.
- 4- وبالإضافة إلى توصيات الفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة، تستند هذه الوثيقة إلى نتائج التقييمات والدروس المستفادة من صياغة وتنفيذ السياسات التي جمعت من مصادر داخلية وخارجية.⁵

الأدوات والمكونات المعيارية للبرنامج

- 5- تحدد الأدوات المعيارية للبرنامج أدوار المنظمة ومسؤولياتها ضمن البيئة العالمية المتطورة وتحدد مساهماتها الأساسية في تلبية الاحتياجات الغذائية للأشخاص في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة، وتعزيز الأمن الغذائي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁶ وهي تمكن البرنامج من ترجمة أولويات هيئاته الإدارية إلى سياسات واستراتيجيات وتوجيهات، وتحديد المساءلة

¹ بناء على طلب من المجلس التنفيذي في عام 2009 للحصول على معلومات عن عملية وضع السياسات، أعد البرنامج وثيقة عن صياغة السياسات في البرنامج، صدرت الموافقة عليها في عام 2011. انظر "وضع السياسات في البرنامج" (WFP/EB.A/2011/5-B).

² "تقرير تجميعي عن الأدلة والدروس المستخلصة من تقييمات سياسات البرنامج" (WFP/EB.A/2020/7-D).

³ "التقرير المؤقت الثاني للفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التابع للمجلس التنفيذي: التوصيات المتبقية من تقرير الخبرة الاستشارية المستقلة والتوصيات من مبادرات الحوكمة الأخرى والخطوات التالية" (WFP/EB.2/2024/11-A).

⁴ حدد ذلك في الأصل في النظام الأساسي واللانحة العامة والنظام المالي. انظر: "مبادئ توجيهية بشأن اجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.1/2001/4-B).

⁵ على سبيل المثال، انظر مكتب التقييم في البرنامج، 2018، أهم عشرة دروس مستفادة عن جودة السياسات في البرنامج. وأجرى البرنامج أيضا سلسلة من المقابلات مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى والدول الأعضاء من أجل بلورة فهم أفضل للفرص والتحديات في عملية صياغة السياسات.

⁶ المادة الثانية: أهداف البرنامج ووظائفه "النظام الأساسي واللانحة العامة والنظام المالي واللانحة الداخلية للمجلس التنفيذي".

والتوقعات وإدارتها عبر المنظمة. كما يستخدم البرنامج أدواته المعيارية لتسخير الخبرة العالمية والأدلة التي تولدها منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات البحث والحكومات والمجتمع المدني وتزويد عمليات التخطيط الاستراتيجي والسياساتي بالتعلم والاتجاهات الخارجية والداخلية.

6- وفيما يلي الأدوات المعيارية الرئيسية للبرنامج، والتي تشكل معا كيف ينفذ البرنامج خطته الاستراتيجية القطرية وغيرها من العمليات وتهدف إلى ضمان امتلاك المنظمة للقدرات والأدوات والنظم اللازمة للوفاء بولايتها.

7- **السياسة** تُعرف بأنها مسار أو مبدأ عمل يعتمد عليه البرنامج ويستخدمه للاسترشاد به في عملية صنع القرار والعمليات. والهدف من وضع سياسة ما هو تدوين طريقة تفكير جديدة أو مجموعة أدلة لا تتضمنها مجموعة السياسات الحالية في البرنامج، لمعالجة ثغرة واضحة ومحددة. وتشكل السياسات جزءا من مجموعة الأدوات المعيارية التي يمكن أن يستخدمها البرنامج لتحقيق أهداف خطته الاستراتيجية والاسترشاد بها في وضع الخطط الاستراتيجية القطرية وتنفيذها. وتعرض السياسة على المجلس لاتخاذ قرار بشأنها وتبقى سارية إلى أن يتم وقف العمل بها.

8- **عوامل التمكين** تيسر تنفيذ السياسة لتحقيق النتائج المرجوة منها. وقد حددت الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 عوامل التمكين الرئيسية بأنها العاملون والشرابات والتمويل، والأدلة، والتكنولوجيا، والابتكار.

9- **خطة تنفيذ** السياسة هي وثيقة تحدد الاستثمارات والأنشطة اللازمة لتنفيذ سياسة ما وتشمل أنشطة رفيعة المستوى تُرصد لها ميزانية إرشادية وإطار زمني وخطة رصد وتقييم. وتصادق إدارة البرنامج على خطط التنفيذ وتقدم إلى المجلس التنفيذي كوثائق تكملية للعلم عندما تُرسل السياسات إليه لاتخاذ قرار بشأنها.⁷

10- **الاستراتيجية المواضيعية أو البرمجية** هي خطة عمل محددة السياق⁸ ومحددة بفترة زمنية يضعها البرنامج وتصادق عليها إدارة البرنامج لدعم تنفيذ مجال محدد من مجالات البرمجة أو طريقة تنفيذ أو عامل تمكين. وللأهداف البرمجية واضحة وتركز على التوجيهات والقدرات وتدبير الموارد. وفي حين تحدد السياسة الأمور التي سيركز عليها البرنامج، فإن الاستراتيجية هي خطة العمل التي توضح كيف سيقوم البرنامج بالتنفيذ.⁹ وسيعطي البرنامج للمجلس التنفيذي رؤية عن الاستراتيجية من خلال منصة عبر الإنترنت.

11- **التوجيهات** تشير إلى وثيقة داخلية أو مجموعة من الوثائق تهدف إلى مساعدة العاملين في البرنامج على تحويل السياسات إلى أفعال، استنادا إلى أحدث الأدلة والدروس المستفادة وأكثرها صلة. وبالنسبة للمكاتب القطرية، توفر التوجيهات الاتجاه بشأن كيفية تصميم الأنشطة وتنفيذها على أرض الواقع. وهذه الوثائق التوجيهية تضعها شعب البرنامج ودوائره ويوافق عليها مديرو هذه الشعب والدوائر ضمن نطاق مسؤولياتهم الإدارية.

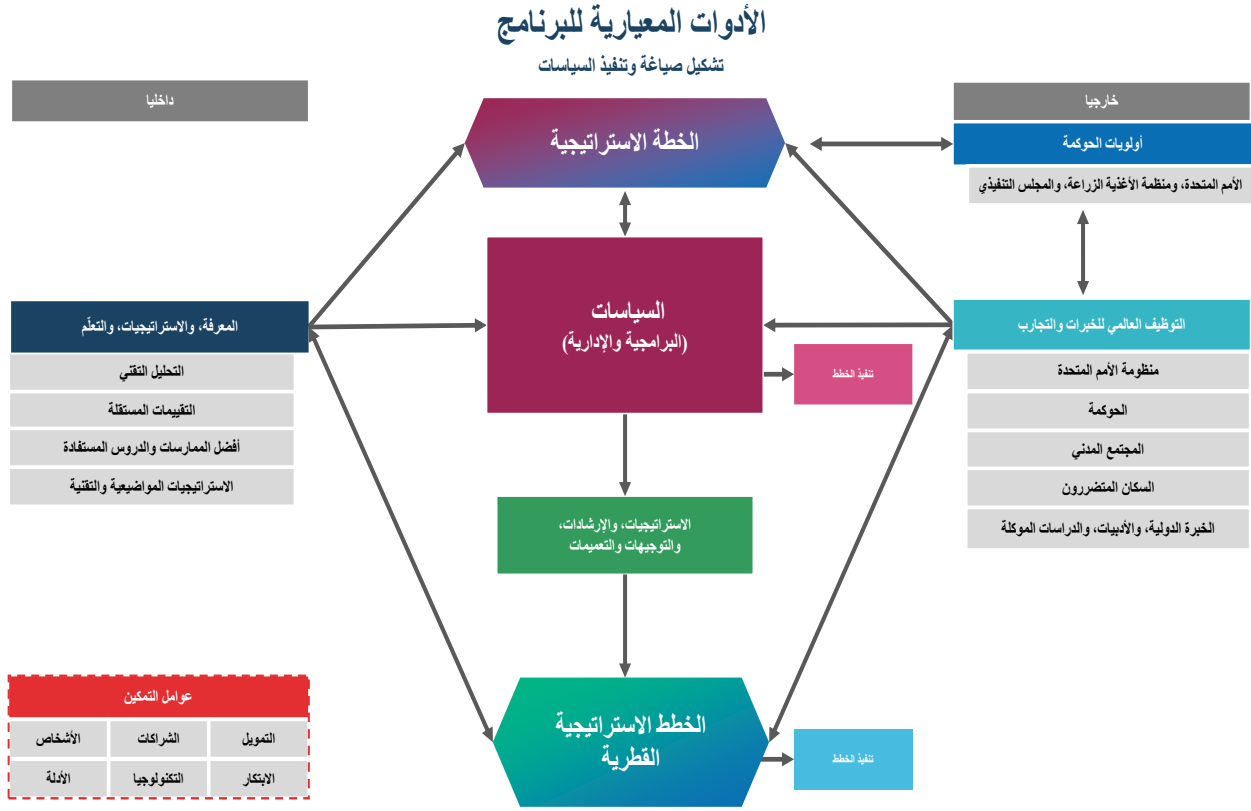
12- **تعميمات المدير(ة) التنفيذي(ة)** تغطي الإجراءات الملزمة التي تطبق على نطاق البرنامج، والتغييرات التنظيمية التي تؤثر على هيكله وغير ذلك من المسائل مثل تفويضات السلطة. أما **المبادئ التوجيهية** فهي أدوات تنظيمية يستخدمها رؤساء الشعب لتحديد الإجراءات والتعليمات الأخرى التي تتعلق بالمسائل التي تقع في مجالات مسؤولية كل منهم.

⁷ لا تشمل هذه الميزانية الموارد المطلوبة للعمليات، والتي تبيينها الخطط الاستراتيجية القطرية.

⁸ يحدد السياق تبعاً لقابلية تطبيق مجال الموضوع أو المنطقة.

⁹ يمكن أيضا النظر في الاستراتيجية عندما يُعتبر نهج أو نشاط ما استكشافيا أو يقع عبر مجالات مواضيعية متعددة. ويمكن أيضا تناول المجالات المواضيعية الأصغر نطاقا بفعالية أكبر من خلال استراتيجيات البرنامج الداخلية، والتي تُعد أكثر كفاءة من حيث الوقت والتكلفة.

الشكل 1: الأدوات المعيارية للبرنامج



فئات السياسات

13- يصنف البرنامج سياساته في خلاصات سنوية¹⁰ على أنها إما سياسات برامجية أو سياسات إدارية.¹¹

- تحدد **السياسات البرامجية** مستوى طموح البرنامج وأهدافه في عمله على تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ وتعزيز الأمن الغذائي. وتسعى هذه السياسات إلى تكييف أو تحويل برامج البرنامج وتحديد الأولويات والاتجاه للخطط الاستراتيجية القطرية نحو ما يتعين عليها القيام به لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية وتوضيح الأساس المنطقي للعمل. وهي تنثري أيضا الاستراتيجيات والتوجيهات للميدان حول كيفية تحقيق تلك الأهداف.
- تهدف **السياسات الإدارية** إلى ضمان أن تكون القوى العاملة والنظم المؤسسية في البرنامج ملائمة للغرض؛ وتشمل الأمثلة على ذلك سياسة شؤون العاملين وسياسة إدارة المخاطر المؤسسية. وتساعد هذه المجموعة من السياسات البرنامج على تنظيم نظمه وإجراءاته بطريقة تصل بنتائج عملياته وبرامجه إلى أقصى حدودها وتدعم المساءلة. ويتبع كل سياسة إدارية تعميم للمدير(ة) التنفيذي(ة)، والذي يصدر السياسة ويفوض السلطات لتمكين اتخاذ الإجراءات الإدارية وإجراء التغيير التنظيمي اللازم لتنفيذها.

¹⁰ "خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية" (WFP/EB.2/2024/4-F).

¹¹ تشمل خلاصة السياسات الحالية الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛ والمبادئ؛ والحصائل الاستراتيجية والأولويات الشاملة؛ وعوامل التمكين والسياسات المؤسسية. وتستند هذه الفئات إلى هيكل الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، واعتبارا من إطلاق إطار السياسات الجديد هذا، ستتضمن الخلاصة السنوية فئتين: السياسات البرامجية والسياسات الإدارية.

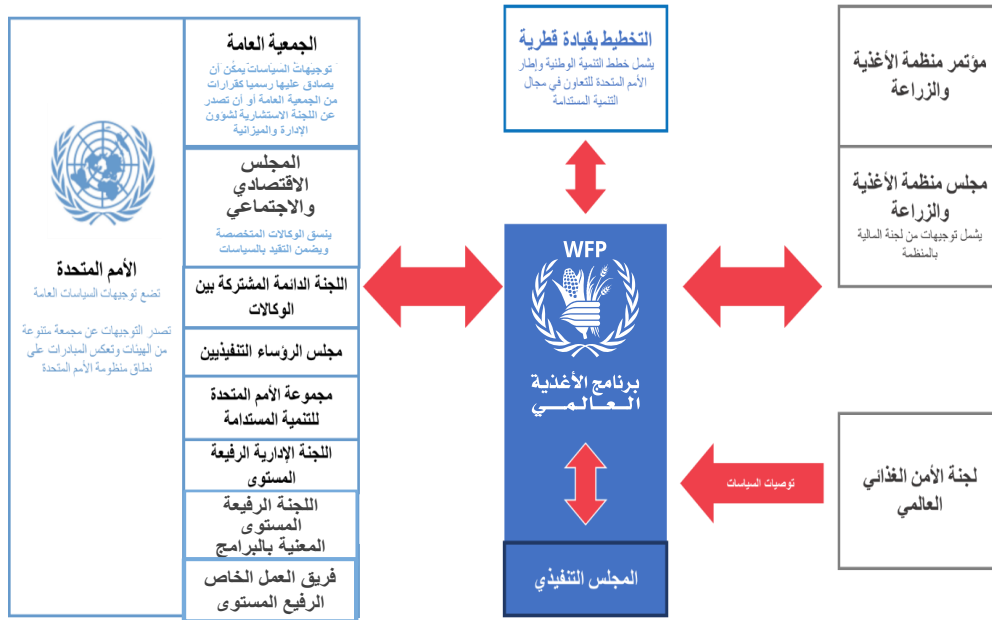
عملية سياسات البرنامج

نظام حوكمة سياسات البرنامج

14- يُسند النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج إلى المجلس التنفيذي المسؤول عن تزويد البرنامج بدعم حكومي دولي وتوجيهات محددة بشأن السياسات بما يتسق مع التوجيهات العامة للسياسات من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة. ويقدم المجلس تقريراً سنوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة، يوضح بالتفصيل التقدم المحرز في تنفيذ السياسات التي صاغتها الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وتدابير التنسيق والتوجيهات المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة.

15- ويوضح الشكل 2 كيفية تقديم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة توجيهات السياسات إلى البرنامج. ويمكن للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً تقديم توجيهات السياسات إلى مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ومجلسها. ويشارك البرنامج بنشاط في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى العالمي وفي وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة على المستوى القطري، ما يشكل قناة متماسكة وفعالة تصب من خلالها الأولويات الوطنية في الأدوات المعيارية للبرنامج.¹²

الشكل 2- حوكمة السياسات



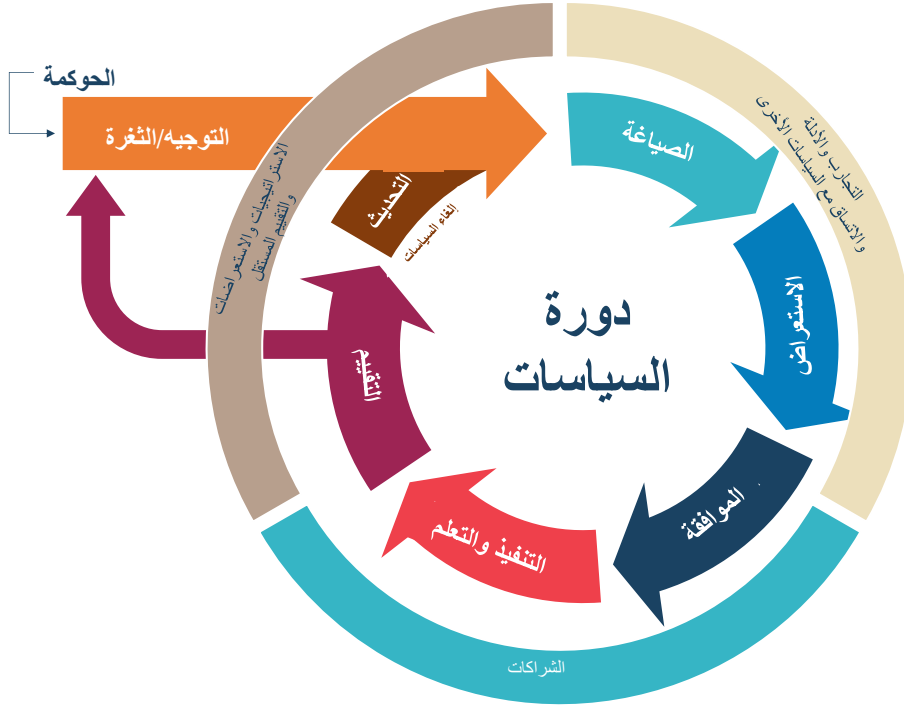
16- ويتولى تيسير حافظة السياسات داخل البرنامج كل من لجنة السياسات (بالنسبة للسياسات البرمجية) والفريق التوجيهي لدورة السياسات. وتمثل لجنة السياسات هيئة استشارية داخلية يرأسها مساعد(ة) المدير(ة) التنفيذي(ة) لإدارة الشركات والابتكار. وتتألف اللجنة من فريق الإدارة العليا ومجموعة مختارة من المديرين، وهي مكرسة لاستعراض السياسات والاستراتيجيات والمصادقة عليها داخليا. وأما الفريق التوجيهي لدورة السياسات فيرأسه مدير(ة) شعبة سياسات البرامج والتوجيه، بالاشتراك مع الدوائر

¹² على سبيل المثال، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "ميثاق المستقبل" الذي يحدد عشرات الإجراءات لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتفاق الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (A/RES/79/1). وسترد بعض هذه الإجراءات في قرارات إضافية مقبلة للجمعية العامة وستساعد في توجيه صياغة سياسات البرنامج.

الرئيسية في البرنامج. ويسعى الفريق التوجيهي لدورة السياسات إلى تعزيز اتساق السياسات البرامجية، ويهدف إلى تعزيز اتساق السياسات ويقدم المشورة إلى مساعد(ة) المدير(ة) التنفيذي(ة) للعمليات البرامجية بشأن المسائل المتصلة بالسياسات.

دورة السياسات في البرنامج

الشكل 3: دورة السياسات



تحديد الثغرات في السياسات

- 17- تنطوي أي سياسة جديدة على تغيير في كيفية عمل البرنامج، وليس مجرد تعديل أو تحسين في الممارسات القائمة. ويمكن أن تحدد منظومة الأمم المتحدة الثغرات في السياسات، أو يمكن أن تحدها الشعب (بما في ذلك مكتب التقييم) المختلفة داخل البرنامج، أو إطارة البرنامج أو المجلس التنفيذي.
- 18- وبعد إطلاق أي خطة استراتيجية جديدة، يجري البرنامج تحليلاً للثغرات لضمان أن مجموعة سياساته تمكن من تحقيق أهداف الخطة. وبالاستناد إلى العمليات التقييم التي يجريها البرنامج، وتوجيهات السياسات، وما يتم تعلمه من دروس، والأدلة والخبرات الخارجية، يقدم تحليل الثغرات إلى المجلس التنفيذي كأساس لحوار استراتيجي بشأن الثغرات في السياسات. ويتضمن التحليل أفضل السبل التي يمكن من خلالها معالجة الثغرات المحددة ويشير إلى الأداة المعيارية الأكثر صلة وفعالية لتحقيق ذلك.
- 19- وبمجرد الاتفاق على الحاجة إلى سياسة جديدة، تعرض السياسة على هيئة مكتب المجلس التنفيذي لإدراجها في برنامج العمل لفترة السنتين.
- 20- ويتم توفير تحديث لتحليل الثغرات في التجميع السنوي للسياسات، يضمن أن يكون البرنامج على علم بالطريقة التي يتم بها سد الثغرات المحددة. وإذا حددت إدارة البرنامج أو أعضاء المجلس التنفيذي، أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ثغرة في السياسة لم يكتشفها التحليل الأولي للثغرات، يمكن أيضاً إثارة هذه المسألة في التجميع السنوي للسياسات وطرحها للمناقشة في هيئة مكتب المجلس التنفيذي لاحتمال إدراجها في برنامج العمل لفترة السنتين.

وضع السياسات

- 21- تتولى شعبة أو دائرة رائدة في البرنامج وضع السياسة، بالاعتماد على البحوث والتحليلات المستمدة من استعراض المستندات والمشاورات وتعقيبات الأقران. وتسترشد هذه العملية بمجموعة مرجعية داخلية ومشاورات خارجية، مما يضمن وضع السياسة مع مراعاة مدخلات أصحاب المصلحة من داخل المنظمة وخارجها.
- 22- ويشارك المجلس التنفيذي في صياغة السياسات منذ البداية، مع التركيز على تفاعل استراتيجي شفاف بين الأعضاء. ويشمل ذلك مناقشة غير رسمية استراتيجية بين إدارة البرنامج والمجلس خلال مرحلة وضع مفهوم السياسة (ربما في شكل حلقة عمل أو اجتماع في شكل آخر) مسترشدة بموجز للسياسة.¹³
- 23- ويغطي موجز السياسة الجوانب التالية:
- ← أهمية المسألة التي تتناولها السياسة؛
 - ← صلة السياسة بولاية البرنامج؛
 - ← الأهداف الرئيسية للسياسة المقترحة؛
 - ← الأدلة والبيانات المرتبطة بها؛
 - ← المخاطر والفرص.
- 24- ويسهل هذا التفاعل في المراحل الأولى من عملية صياغة السياسة إبداء تعقيبات استراتيجية، من خلال التركيز على المساهمات الرفيعة المستوى من قبل المجلس التنفيذي قبل الانتقال إلى معالجة الملاحظات التقنية بمجرد الانتهاء من صياغة السياسة.
- 25- وأثناء وضع السياسة، يُجري البرنامج مشاورات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، مما يضمن أن تُساهم الأدلة التشغيلية والآراء الواردة من جميع أقسام المنظمة بشكل مستمر في وضع السياسات. وتماشياً مع النهج الذي يركز على الناس المحدد كأولوية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025¹⁴ والمفصل في سياسة الحماية والمساءلة (2020)،¹⁵ يلتزم البرنامج أيضاً بإبراز تجارب السكان المتضررين والأشخاص الذين يخدمهم ووجهات نظرهم، ولا سيما عند صياغة السياسات البرامجية. ويساعد هذا النهج التشاوري والتشاركي في ضمان أن تكون السياسات وخطط تنفيذها واقعية وعملية.
- 26- وحالما يصبح مشروع السياسة في مرحلة متقدمة من الإعداد، تعرضه الشعبة أو الدائرة الرائدة على المجلس التنفيذي للتشاور بشأنه. ويتم ذلك عبر منصة تشاور افتراضية عبر الإنترنت، حيث يُدعى أعضاء المجلس إلى تقديم اقتراحات مكتوبة ومساهمات تقنية، وعبر مشاورات غير رسمية حضورية، وكلاهما يُعقد قبل تقديم السياسة إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنها. ويوضح البرنامج كيفية إدراج التعقيبات والتعليقات الاستراتيجية المقدمة من أعضاء المجلس في وثيقة السياسة. وقد يدعو المجلس التنفيذي إلى عقد مشاورات غير رسمية إضافية حسب الضرورة.

¹³ لا تنطبق جميع جوانب موجز السياسة بالضرورة على السياسات الإدارية.

¹⁴ "الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-1/1/Rev.2).

¹⁵ "سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة" (WFP/EB.2/2020/4-20/4-1/1/Rev.2).

عناصر السياسات العالية الجودة

27- تقوم الشعبة أو الدائرة الرائدة في البرنامج التي تتولى صياغة السياسة بإعداد وثيقة موحدة تتضمن التقييمات المنبثقة عن العملية التشاورية إلى جانب الأدلة المستمدة من استعراض المستندات وتحليل البيانات. ويكفل البرنامج تكامل السياسة ومواءمتها مع السياسات الأخرى. وعلى الرغم من اختلاف غرض كل سياسة،¹⁶ يلزم مراعاة العناصر التالية لكي تكون السياسات البرمجية فعالة وقابلة للتنفيذ وذات جودة عالية:

- ◀ السياق؛
- ◀ قاعدة الأدلة؛
- ◀ الغرض والنطاق؛¹⁷
- ◀ المبادئ والأهداف والنتائج المتوقعة؛
- ◀ الاتساق مع السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة والهيكل المعياري في البرنامج؛
- ◀ الشراكات؛
- ◀ الرصد والتقييم والإبلاغ.

28- ويلتزم البرنامج بتقديم وثائق سياسات استراتيجية مقتضبة في حدود 6 000 كلمة كحد أقصى.

الموافقة على السياسات

29- يقدم المشروع النهائي للسياسة إلى لجنة السياسات في البرنامج لإقراره. ثم تعرض السياسة على المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنها والموافقة عليها في دورة عادية أو سنوية. وعند تقديم السياسة لاتخاذ قرار بشأنها، يقدم البرنامج خطة تنفيذ وميزانية إرشادية في شكل مذكرة تكميلية.

تنفيذ السياسات والتعلم

30- تسلط خطة تنفيذ السياسات الضوء على الإجراءات ذات الأولوية لطرح السياسات وتحدد مسارات العمل لتنفيذ السياسة، فضلا عن الأدوار والمسؤوليات الرئيسية في مقر البرنامج وفي المكاتب القطرية. ويتحمل صاحب السياسة في مقر البرنامج المسؤولية عن طرح السياسة وتقديم التوجيه لدعم تبني السياسة على نطاق البرنامج. وفي الوقت نفسه، تتحمل المكاتب القطرية المسؤولية عن تنفيذ الأنشطة بما يتماشى مع السياسات، في إطار خططها الاستراتيجية القطرية وأثناء الإدارة الداخلية لعملياتها.

31- وبالموافقة على السياسات الإدارية، يصدر تعميم للمدير(ة) التنفيذي(ة) لضمان علم المنظمة بالسياسة، وتمكين إجراء التغييرات التنظيمية اللازمة وتوضيح تفويض السلطة والمسائلة. وقد يتبع الموافقة على السياسة الإدارية أيضا توجيهات جديدة أو محدثة للشعب والمكاتب القطرية أو وضع أدوات جديدة.

¹⁶ "أصبح مصطلح صنع السياسات الآن مصطلحا واسعا بحيث بات من غير الممكن دراسته باستخدام نموذج واحد" في: Jones H. وآخرون. 2013. المعرفة والسياسات والسلطة في التنمية الدولية: إطار عملي لتحسين السياسات (*Knowledge, policy and power in international development: a practical framework*) . مذكرة معلومات أساسية صادرة عن معهد التنمية الخارجية. *(for improving policy)*.

¹⁷ ستشمل السياسة تعريفا للمصطلحات والمعايير الدولية.

32- يلتزم البرنامج بضمان أن تكون السياسات البرامجية الجديدة متبوعة بما يلزم من توجيهات وتوعية لدعم تنفيذها، وإدماج السياسات في تصميم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية¹⁸ والعمليات القطرية. وقبل عرض كل خطة استراتيجية قطرية على المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنها، يتطلب تصميم كل خطة استراتيجية قطرية استعراضا داخليا وخارجيا مكثفا. ويكون المديرون القطريون مسؤولين عن تنفيذ سياسات البرنامج ذات الصلة، مع مراعاة السياق والأولويات والاحتياجات في بلدانها وكذلك الشركاء والقدرات والتمويل المتاح لتنفيذ برامج البرنامج. وتقدم المكاتب القطرية أيضا تعقيبات بشأن التحديات التي تواجهها تحديات أثناء التنفيذ والدروس المستفادة.

33- وتقدم خلاصة السياسات السنوية لمحة عامة عن حالة جميع السياسات، مع تسليط الضوء على آخر ما تحقق من تقدم وما قوبل من تحديات في تنفيذها، ونتائج التقييمات ذات الصلة. ويمكن تزويد أعضاء المجلس التنفيذي، عند الطلب، بتحديثات أخرى بشأن تنفيذ السياسة.

34- وتوفر استعراضات وتقييمات السياسات تعقيبات مستقلة أساسية للاسترشاد بها في تنفيذ السياسات.

تقييم السياسات

35- تقيم جميع السياسات من مكتب التقييم بعد أربع إلى ست سنوات من بدء تنفيذها. وتعد التقييمات مصدرا مهما للمساءلة والتعلم؛ وقد بُذلت جهود لضمان تخصيص وقت وقدرات كافية لاستخدام نتائج التقييم لتحسين السياسات وتحقيق التميز في البرامج.¹⁹ ويمكن أن تؤكد نتائج التقييم استمرار صلاحية السياسة وتنفيذها، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تحديث السياسة أو وضع سياسة جديدة أو وقف العمل بها.

تحديث السياسات

36- يمتلك البرنامج تاريخا طويلا من الخبرة التي تمتد لعقود في العمل في المجالين الإنساني والإنمائي، وقد وضع مجموعة واسعة من السياسات منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وغالبا ما تتطلب الأدلة الجديدة أو الأولويات الشاملة الجديدة تنقيح السياسة القائمة أو التوجيهات المعيارية بدلا من إحداث تحول جوهري في طريقة عمل البرنامج، وهو ما يتطلب سياسة جديدة. ويمكن التوصية بتحديث السياسات بعدة طرق: في تقييم يقوده مكتب التقييم في البرنامج؛ أو أثناء استعراض حافظة سياسات البرنامج بعد طرح خطة استراتيجية جديدة؛ أو بعد تحليل الاتجاهات والأدلة الجديدة التي تشكل اتجاه برامج البرنامج وعملياته. ولا يؤدي تحديث السياسات إلى تغيير المبادئ والأهداف العامة للسياسة.

37- ويتم التوصل إلى اتفاق على تحديث السياسة باتباع العملية نفسها مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي كما هو الحال عند صياغة سياسة جديدة مع ملاحظة أنه في حالة التوصية بتحديث سياسة ما بعد التقييم، يمكن الاتفاق على ذلك مع المجلس التنفيذي أثناء مناقشة رد الإدارة على التقييم خلال دورة للمجلس التنفيذي. وتتبع صياغة تحديث السياسة والموافقة عليه وتنفيذه العملية نفسها المتبعة في دورة السياسات.

وقف العمل بالسياسات

38- يمكن وقف العمل بالسياسات لعدة أسباب، ومنها أن السياسة لم تعد ذات جدوى بسبب تغير كبير في السياق الدولي؛ أو عندما يوصي التقييم بأن السياسة الحالية لم تعد مطلوبة أو مناسبة؛ أو عندما يستعاض عن سياسة بسياسة جديدة.²⁰

¹⁸ الخطط الاستراتيجية القطرية هي إحدى القنوات الرئيسية التي يتم من خلالها التعبير عن سياسات البرنامج وتنفيذها. وتستفيد هذه الخطط من المشاورات الوثيقة مع الحكومات والشركاء وإدارة البرنامج والوحدات التقنية وتعرض على المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأنها.

¹⁹ "سياسة البرنامج بشأن التقييم" (WFP/EB.1/2022/4-C). انظر أيضا، مكتب التقييم في البرنامج. 2018. أهم عشرة دروس مستفادة عن جودة السياسات في البرنامج.

²⁰ يمكن دمج السياسات القديمة في سياسة جديدة واحدة، ووقف العمل بالسياسات القديمة.

39- وفي إطار دورة السياسات، ستقترح الدائرة أو الشعبة الرئيسية وقف العمل بسياسة ما من خلال لجنة السياسات؛ وعقب مصادقة لجنة السياسات، سينعكس ذلك في خلاصة السياسات السنوية.²¹ وسيحرص البرنامج على أن تحذف من الوثائق الداخلية والخارجية الإشارات إلى السياسات التي أوقف العمل بها.

الإطار الزمني لصياغة السياسات

40- تتطلب صياغة السياسات قدرا كبيرا من وقت الموظفين وتخطيطا دقيقا وتحديدًا للأولويات. وبمجرد التوصل إلى اتفاق على وضع سياسة جديدة، يتراوح متوسط المدة الزمنية من مرحلة تصور مفهوم السياسة الجديدة إلى المصادقة عليها بين 16 و24 شهرا، تبعا لمستوى المشاورات المطلوبة.

²¹ يتم إبلاغ المجلس بالتوصية بوقف العمل بسياسة ما من خلال التقييمات وإخطارها بذلك في خلاصة السياسات السنوية.